



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

شباط 2009

يأتي إصدار هذا التقرير في ظل استمرار الحصار على قطاع غزة، والمساعي الفلسطينية للمصالحة، وإعادة إعمار ما خلفه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

إن الهيئة إذ تدرك الصعوبات والعراقيل الناجمة عن العدوان الإسرائيلي وما خلفه من تدمير للمؤسسات الحكومية الأمنية منها والمدنية، الأمر الذي يحول دون تمكين السلطة القائمة في قطاع غزة من أداء عملها على النحو المطلوب، وعدم تمكنها من تجاوز كل ذلك لفترة غير قصيرة.

وتؤكد الهيئة على ضرورة أن يتواصل رصد الهيئة "ديوان المظالم" لانتهاكات حقوق الإنسان على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، استناداً إلى أن حقوق الإنسان لا تتجزأ وغير قابلة للتأجيل، وأن حمايتها في مقدمة الواجبات الملزمة التي تقع على عاتق السلطة في كل الظروف.

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر شباط من العام 2009 والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات خلال شهر شباط إلى النتائج التالية:

- 1- تزايد حالات القتل الناتجة عن التعذيب والقتل في ظروف غامضة.
- 2- استمرار وتزايد حالات احتجاز الأشخاص دون مراعاة أحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، فقد طالت تلك الحالات أشخاص في قطاع غزة والضفة الغربية.
- 3- إصدار حكم بالإعدام على مواطن متهم بالتخابر مع جهة أجنبية في قطاع غزة، من قبل القضاء العسكري هناك.
- 4- استمرار تعذيب الموقوفين في الضفة الغربية وفقاً لإدعاءات وشكاوى الموقوفين المقدمة للهيئة.
- 5- استمرار الاعتداءات على الحق في حرية الرأي والتعبير.

فيما يلي تفاصيل تلك الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية:

رصدت الهيئة (15) حالة وفاة خلال شهر شباط في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، توزعت على النحو التالي: (4) حالات وفاة نتيجة التعذيب، وحالتي وفاة في ظروف غامضة، (6) حالات وفاة على خلفية شجارات أو خلافات عائلية، وحالتي وفاة نتيجة فوضى السلاح وانفجارات داخلية، وحالة وفاة واحدة في مراكز الاحتجاز في الضفة الغربية، كما رصدت الهيئة (7) حالات وفاة نتيجة حوادث الأنفاق في قطاع غزة. وفيما يلي توضيح لحالات الوفاة خلال شهر شباط :

1- الوفاة نتيجة التعذيب أثناء الاحتجاز:

- وقعت خلال شهر شباط من العام 2009 حالات الوفاة التالية نتيجة التعذيب أثناء الاحتجاز لدى قوات الأمن الداخلي والشرطة، التابعة للحكومة المقالة:
- بتاريخ 2009/2/2 توفي المواطن بشير عليان الزيتونية 41 عاماً من غزة، نتيجة تعرضه للضرب في أنحاء مختلفة من الجسم، وحسب إفادة العائلة للهيئة فإن المذكور قد تم اعتقاله من منزله بتاريخ 2009/1/29 من قبل جهاز الأمن الداخلي، إلى أن عثرت العائلة على جثته في وقت لاحق في مستشفى الشفاء بغزة.
 - بتاريخ 2009/2/6 توفي المواطن جميل شفيق شقورة 51 عاماً من خانينونس، إثر إصابته بجلطة دماغية نتيجة تعرضه للتعذيب والضرب على الرأس وفي أنحاء مختلفة من الجسم. وحسب معلومات الهيئة فقد تم استدعاء المذكور بتاريخ 2009/1/30 واحتجازه من قبل جهاز الأمن الداخلي، وتم نقله من قبل عناصر من الجهاز إلى مستشفى ناصر بخانينونس بعد تدهور حالته الصحية حيث توفي هناك.
 - بتاريخ 2009/2/9 توفي المواطن نهاد سعدي الدباكة 47 سنة من المغازي، نتيجة تعرضه للتعذيب. وحسب معلومات الهيئة فإن المذكور قد تم احتجازه بتاريخ 2009/2/7 من قبل عناصر من جهاز الأمن الداخلي، وبتاريخ 2009/2/9 تم نقل جثته إلى مستشفى الشفاء بغزة.
 - بتاريخ 2009/2/7 توفي المواطن عطا يوسف البرعي 39 عاماً من غزة، بعد تعرضه للضرب في جميع أنحاء الجسم، وحسب معلومات الهيئة فإن المذكور قد تم اقتياده من منزله بتاريخ 2009/1/5 من قبل مجموعة ملثمة ومسلحة ادعت أنها من عناصر الشرطة، ثم أطلق سراحه بعد أقل من ساعة، وبعد تدهور حالته الصحية تم نقله من قبل العائلة إلى مستشفى القدس بغزة حيث توفي هناك.

2- حالات الوفاة في ظروف غامضة:

رصدت الهيئة حالات الوفاة التالية والتي وقعت في ظروف غامضة:

- بتاريخ 2009/2/28 عُثر على جثة المواطن حسن محمد حسن حرز 39 عاماً من غزة، في مستشفى الشفاء وعليها آثار ضرب وتعذيب، ووفقاً لمعلومات الهيئة فإن المواطن المذكور خرج من بيته يوم 2009/2/27 ولم تُعرف وجهته ولا مكانه حتى لحظة العثور على جثته.

- بتاريخ 2009/2/27 عُثر على جثة المواطن حمزة محمود الشوبكي 40 عاماً من غزة، في مستشفى الشفاء وعليه آثار إطلاق نار على الرأس، وآثار تعذيب على أنحاء مختلفة من جسمه، ووفقاً لمعلومات الهيئة، فإن المواطن المذكور كان من الأشخاص المعتقلين في سجن السرايا بتهمة التخابر مع العدو، وفر من السجن بعد قصفه من قبل قوات الاحتلال أثناء العدوان على غزة.

3- حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات العائلية والتأثر والقتل الخطأ:

توفي نتيجة تلك الشجارات والخلافات العائلية (6) مواطنين، ووفقاً لرصد وتوثيق الهيئة فقد جاءت تلك الحالات على النحو التالي:

1. بتاريخ 2009/2/24 توفي المواطن محمد بهجت إسماعيل 65 عاماً من المغازي، متأثراً بجراحه التي أصيب بها بتاريخ 2009/2/15، خلال شجار عائلي وقع في البلدة.
2. بتاريخ 2009/2/5 توفيت المواطنة عزيزة إبراهيم الشلتاوي 32 عاماً من رفح، ووفقاً لمعلومات الهيئة فإن النيابة قامت بالتحقيق بالحادث وتبين أن زوج المذكورة قام بوضع السم لها متعمداً قتلها، على خلفية الشجارات التي تحدث بينهما.
3. بتاريخ 2009/2/22 توفي المواطن مصطفى حسين أبو العدل 26 عاماً من قلقيلية، جراء طعنه بعدة طعنات سكين في شجار وقع بينه وبين عدد من معارفه.
4. بتاريخ 2009/2/11 توفيت الطفلتين شهد نضال الوراسنة عاماً ونصف وشقيقتها ربي نضال الوراسنة ثلاثة أعوام في المشفى الأهلي بمدينة الخليل جراء الاعتداء عليهما بالضرب المبرح من قبل والدهما وذلك في منزل العائلة الكائن في بلدة الشيوخ العروب شمال مدينة الخليل، ووفقاً لمعلومات الهيئة فإن الشرطة ألقت القبض على الجاني وحولته إلى مستشفى الأمراض العقلية والعصبية للتأكد من قدراته العقلية والنفسية لشبهة أنه يعاني من مرض عقلي.
5. بتاريخ 2009/2/12 توفي المواطن جمال عزات عدوان برادعية 46 عاماً من بلدة صوريف شمال الخليل، جراء إصابته بعدة طعنات سكين في الصدر، وذلك في شجار عائلي وقع في البلدة، مديرية شرطة الخليل ألقت القبض على القاتل وفتحت التحقيق اللازم.

4- الوفاة نتيجة فوضى استخدام السلاح والانفجارات الداخلية:

توفي وفقاً لتوثيق الهيئة مواطنان نتيجة فوضى استخدام السلاح والانفجارات الداخلية، وجاءت على النحو التالي:
- بتاريخ 2009/2/14 توفيت المواطنة بثينة محمد أبو ربيع 46 عاماً من المغرقة جنوب غزة، جراء إصابتها بعبارة ناري في الصدر أثناء تواجدتها في منزلها الواقع مقابل مُحررة "تنساريم"، وحسب معلومات الهيئة فإن الحادث كان نتيجة قيام بعض فصائل المقاومة بالتدريب على إطلاق النار بالمكان.

- بتاريخ 2009/2/5 توفي المواطن رامي جميل عاشور 28 عاماً من غزة، جراء إصابته بشظايا عبوة ناسفة وضعت في مدخل مقهى الواحة الواقع في حي الرمال وسط مدينة غزة، أثناء تواجده داخل المقهى مع صديقه صاحب المقهى وقت حدوث الانفجار.

5. حالات الوفاة داخل مراكز الاحتجاز والتوقيف :

رصدت الهيئة خلال شهر شباط حالة وفاة المواطن محمد الحاج 30 عاماً من قرية جلقاموس، أثناء وجوده في مركز تحقيق وتوقيف الأمن الوقائي بمدينة جنين. ووفقاً لمعلومات الهيئة فإن المواطن الحاج كان قد تم توقيفه لدى جهاز الأمن الوقائي بتاريخ 2009/2/6، وعرض على النيابة العسكرية في اليوم التالي 2009/2/7 وتم تمديد توقيفه لمدة أسبوعين، إلى أن تم العثور عليه ميتاً بتاريخ 2009/2/8، علماً أن التقرير الأولي لطبيب المركز لحظة توقيف المواطن بين أنه بصحة جيدة.

6. الحكم بالإعدام :

بتاريخ 2009/2/22 أصدرت المحكمة العسكرية التي عقدت في مدينة غزة، حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص على المواطن (ن. س. أ. ف) البالغ من العمر 28 عاماً من بيت حانون، بعد أن تمت إدانته بتهمة الخيانة العظمى، استناداً إلى أحكام الفصل الثالث من قانون العقوبات الثوري لسنة 1979، ولم يُنفذ الحكم بانتظار مصادقة رئيس السلطة الوطنية على ذلك.

إلى جانب ذلك وثقت الهيئة وقوع (7) حالات وفاة لمواطنين نتيجة حوادث الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية، وقد تراوحت تلك الحوادث بين انهيار تلك الأنفاق واختناق المواطنين، وبين سقوط المواطنين من علو في تلك الأنفاق، أو احتراق مواطنين أثناء اشتعال النيران فيها.

7. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة:

تتظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية، بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تحريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مجرمة.

فقد استمرت الهيئة خلال شهر شباط والأشهر التي سبقت في تلقي شكاوى يدعي، مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواءً العاملة في الضفة الغربية أو التابعة للسلطة القائمة في قطاع غزة.

ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال ذات الشهر (6) شكاوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب، موزعة على الأجهزة الأمنية المختلفة. في حين لم يصل الهيئة في قطاع غزة أية شكاوى بهذا الخصوص.

ثانياً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير:

لا زال الاعتداء على حرية الرأي والتعبير في أراضي السلطة الوطنية مستمراً، سواءً في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، فقد تعددت صور وأشكال هذه الانتهاكات والتعديات، ومنها اعتقال الصحفيين، وإطلاق الأعيرة النارية باتجاه المؤسسات الإعلامية، وفي هذا الصدد سجلت الهيئة خلال شهر شباط من العام 2009، عدداً من الاعتداءات على الحريات الصحفية كان من أبرزها ما يلي:

1. بتاريخ 2009/2/7، قام أفراد من الشرطة في الحكومة المقالة بالطلب من الصحفي وائل عصام عبد القادر، موفد قناة العربية الفضائية لتغطية العدوان على غزة، بمغادرة القطاع فوراً دون إبداء أية أسباب، ورافقت قوة من الشرطة الصحفي من مدينة غزة حتى معبر رفح الحدودي حيث غادر عن طريق مصر.
2. بتاريخ 2009/2/7 قام مجهولون بإطلاق أعيرة نارية باتجاه مبنى صحيفة الحياة الجديدة في مدينة البيرة، ما أدى إلى إحداث أضرار مادية طفيفة في المبنى ولم يُصب أي من العاملين في الصحيفة بأذى.
3. وبتاريخ 2009/2/19 قام مجهولون مرة أخرى بإطلاق أعيرة نارية باتجاه مبنى صحيفة الحياة في مدينة البيرة، ولم يُصب المبنى أو أي من العاملين بأذى.
4. استمرار اعتقال الصحفي عصام الريماوي الذي يعمل صحفياً لدى أسوشيتد برس ومصوراً لدى وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، حتى تاريخ 2009/2/10 والذي أعتقل منذ تاريخ 2009/1/26 من قبل جهاز الأمن الوقائي في مدينة بيتونيا، ووفقاً لإفادته وخلال فترة اعتقاله، تم التحقيق معه وتعريضه للشبح لمدة خمسة أيام.

ثالثاً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة، ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي - الاعتقال على خلفية سياسية.

لا زالت الهيئة تنظر بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية، وذلك دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، ما شكل نوعاً من حجز الحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم الطبيعي (القضاء العادي)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية، نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري.

ففي قطاع غزة، تلقت الهيئة خلال شهر شباط (62) شكوى من بينها (53) شكوى ضد الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة، يدعي المواطنون في (21) شكوى منها عدم صحة إجراءات التوقيف. وفي هذا الصدد تقيد المعلومات المتوفرة لدى الهيئة أنه يوجد حالياً العشرات من المحتجزين لدى الجهات الأمنية المشار إليها، في أماكن لم يتم الإعلان عنها، كسجون أو مراكز توقيف من قبل وزارة الداخلية في قطاع غزة، ويذكر أن من بين هؤلاء الأشخاص عدد من الموقوفين والمحتجزين الذين كانوا في أماكن احتجاز تم قصفها أثناء العدوان على قطاع غزة، ولم تتمكن الهيئة أو عائلات المحتجزين من زيارتهم حتى الآن.

وفي الضفة الغربية تلقت الهيئة (131) شكوى منها (60) ضد الأجهزة الأمنية، يدعي المواطنون في (43) منها عدم صحة إجراءات التوقيف والاعتقال.

رابعاً: الاعتداءات على المؤسسات العامة والممتلكات العامة والخاصة:

وتقت الهيئة خلال شهر شباط حالات الاعتداء التالية على الممتلكات العامة والخاصة:

- بتاريخ 2009/2/2، قام أفراد من جهاز الأمن الداخلي في الحكومة المقالة باقتحام مقر المرصد الوطني للإعلام والاتصال في مدينة غزة، وقاموا بتحطيم أبواب المقر، وتمزيق الأوراق والمستندات والوثائق الخاصة بالمركز.
- بتاريخ 2009/2/5 وقع انفجار ناتج عن وضع عبوة ناسفة في مدخل مقهى الواحة الواقع وسط مدينة غزة، تعود ملكيته للمواطن نائل عدس، ما أدى إلى مقتل شخص وإصابة (3) من العاملين في المقهى وأحد المارة.
- بتاريخ 2009/2/9 تم إلقاء قنبلة يدوية دون وقوع إصابات على منزل المواطن مازن محمود حمدونة 46 عاماً من غزة، وحسب إفادة المذكور للهيئة أن المجموعة التي تسببت بالحادث هم من عناصر جهاز الأمن الداخلي. يذكر أن المواطن عنصر في حركة فتح.

خامساً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية:

لا زالت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية تمتنع عن تنفيذ العديد من قرارات محكمة العدل العليا الفلسطينية، وبالتحديد جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي، وخصوصاً تلك القرارات المتعلقة بالموقوفين على خلفية سياسية، والتي تمت إجراءات توقيفهم من قبل رئيس هيئة القضاء العسكري، يذكر أن استمرار احتجاز الموقوفين وعدم تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا يعد غصباً للسلطة، ويعتبر جزءاً للحرية الشخصية التي كفلتها المادتين (11 و12) من القانون الأساسي، ووجوب الإفراج عنهم فوراً ما لم يكونوا موقوفين على ذمة قضايا أخرى.

وأبرز حالات عدم تنفيذ قرارات المحاكم ما يلي:

1. بتاريخ 2008/12/15 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن (محمود حسين محمد شناران)، والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي في مركز توقيف الخليل منذ تاريخ 2008/11/4، على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري، وما زال موقوفاً حتى تاريخه.
2. بتاريخ 2009/12/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن (محمد عمران عبد الحميد أبو عمر)، والموقوف لدى جهاز المخابرات العامة في الخليل منذ تاريخ 2008/10/29، على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري.
3. بتاريخ 2008/12/15 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن (محمود حسن علايا الهريني)، والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي في الخليل منذ تاريخ 2008/11/4، على ذمة رئيس

هيئة القضاء العسكري، لم يتم تنفيذ قرار المحكمة، ولا زال المواطن المذكور موقوفاً في لدى جهاز الأمن الوقائي حتى اللحظة، تحت ذريعة أنه لم يتم إبلاغ الجهاز رسمياً بقرار الإفراج.

4. بتاريخ 2008/11/2 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن (امجد محمد أمين) عثمان الحموري، والموقوف لدى جهاز المخابرات العامة في مركز توقيف الخليل منذ تاريخ 2008/10/13.

5. بتاريخ 2008/11/2 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن (كمال عامر عبد الله أبو طعيمة)، والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي بالخليل منذ تاريخ 2008/9/15، على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري، حيث أن الجهاز المذكور لم يُنفذ القرار المذكور حتى الآن وذلك بذريعة أنه لم يتم إبلاغه بالقرار رسمياً.

6. بتاريخ 2008/11/17 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن (بلال سعدي عبد العفو القواسمة)، والموقوف لدى جهاز المخابرات العامة في مركز توقيف الخليل منذ تاريخ 2008/10/13، على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري.

7. بتاريخ 2008/9/12 تم توقيف المواطن (بسام محمد سميح أبو دية) من مدينة بيت لحم، من قبل جهاز المخابرات العامة في أريحا والموقوف على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري، صدر بتاريخ 2009/1/26 قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج الفوري عن المواطن الموقوف، إلا أن جهاز المخابرات العامة لم ينفذ القرار إلا بتاريخ 2009/2/23.

8. بتاريخ 2009/1/5 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن (باسم محمد حماد عبيدو)، والموقوف في مركز تحقيق وتوقيف جهاز المخابرات العامة بالخليل، منذ تاريخ 2008/10/1 على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري، حيث أن الجهاز المذكور لم ينفذ قرار محكمة العدل العليا حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

سادساً: الفصل من الوظيفة العمومية (المعلمين والمعلمات المفصولين الذين تم تعيينهم في عهد حكومة حماس في العام 2006):

لا زالت وزارة التربية والتعليم العالي تصدر قرارات بالفصل أو بتوقيف إجراءات التعيين بحق العاملين في جهاز التربية والتعليم للشهر الرابع على التوالي، فقد تلقت الهيئة خلال شهر شباط (15) شكوى ضد وزارة التربية بهذا الصدد. ليرتفع عدد تلك الشكاوى إلى ما يزيد على (190) شكوى، خلال هذا الشهر والشهور الثلاثة المنصرمة، ويُدعي المشتكون في تلك الشكاوى أنه تم فصلهم بقرار من وزيرة التربية والتعليم العالي، بدعوى عدم موافقة أو عدم توصية من جهات غير مخولة قانوناً بتلك المهمة. تعتبر الهيئة أن ذلك الإجراء مخالف لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي الفلسطيني، وانتهاك لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة على قدم المساواة ودون أي تمييز.

سابعاً: الإضراب وما ترتب عليه من انتهاك لحق المواطن في الحصول على حقوقه والخدمات العامة.

رصدت الهيئة خلال شهر شباط من العام الحالي عدد من الإضرابات التي مارسها موظفون حكوميون وعاملون في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وكانت تلك الإضرابات على النحو التالي:

1. أضرب 40 ألف موظف في قطاع التربية والتعليم في الضفة الغربية يوم الخميس الموافق 2009/2/12، وذلك احتجاجاً على تأجيل دفع رواتب الموظفين في هذا القطاع إلى النصف الثاني من شهر شباط، مما حرم جميع طلاب وطالبات الضفة الغربية من حقهم في التعليم خلال ذلك اليوم.
2. أضرب 40 ألف موظف في قطاع التربية والتعليم في الضفة الغربية يوم الخميس الموافق 2009/2/19، وجاء الإضراب بناءً على بيان الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، احتجاجاً على ما وصفه لامبالاة الحكومة بمطالب المعلمين التي تتضمن قضايا المعلمين اللذين تم تعيينهم في الفترة 2006-2008، ولعدم دفع الحكومة للدفعة التي أقرتها والبالغة 25 مليون دولاراً، وعدم شمل المعلمين المتقاعدين بعلاوة غلاء المعيشة وعدد من المطالب الإدارية الأخرى، وعلاوة المخاطرة وعلاوة القدس وغيرها من القضايا، مما حرم جميع طلاب وطالبات الضفة الغربية من حقهم في التعليم خلال ذلك اليوم.
3. أضرب جميع موظفو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين العاملين في مؤسسات ومرافق الوكالة كافة في الضفة الغربية يوم السبت الموافق 2009/2/14، وذلك للمطالبة بتحديد أيام العمل بخمسة أيام بدلاً من ستة.
4. أضرب موظفو 32 وزارة ومؤسسة حكومية فلسطينية في الضفة الغربية يوم الأحد الموافق 2009/2/15، وذلك احتجاجاً على عدم صرف الرواتب وبدل غلاء معيشة.